

خطاب الأمين العام
أمام القمة العالمية لعام 2005
نيويورك، 14 أيلول/سبتمبر 2005

السيد الرئيس
أصحاب الجلالة
رؤساء الدول والحكومات
أصحاب السعادة
سيداتى سادتى

منذ عامين ومن هذا المنبر قلت إننا نقف في مفترق الطريق.
لم أكن أعني أن الأمم المتحدة، التي تحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الستين لإنشائها،
تعاني أزمة وجودية. فهي ما زالت منخرطة تماما في فض الصراعات وحفظ السلام وتقديم
المساعدة الإنسانية والدفاع عن حقوق الإنسان والتنمية في جميع أنحاء العالم.
ولكنى كنت أقصد أن وجود انقسامات عميقة فيما بين الدول الأعضاء وضعف أداء
مؤسساتنا الجماعية يحولان دون اجتماع شملنا من أجل التصدي للتهديدات التي نواجهها واغتنام
الفرص السانحة.

والخطر الواضح هو أن مختلف الدول قد تلجأ بشكل متزايد إلى حل المشاكل بنفسها، مما
يؤدي إلى انتشار ردود الفعل الانفرادية وما ينتج عنه من انقسام وخطر وزعزعة الاستقرار.
وبغية مساعدتكم، أيتها الدول الأعضاء، على تحديد مسار أكثر تفاعلا، عينت الفريق
الرفيع المستوى وأصدرت تكليفا ببدء مشروع الألفية. وجاءت تقارير الفريق لتضع
خطة الإصلاح.

وبناء على تلك التقارير وعلى ردود الفعل الأولى الصادرة عن الدول الأعضاء وانطلاقا
من اقتناعي الشخصي بوجوب تأسيس أعمالنا على احترام حقوق الإنسان، طرحت منذ ستة أشهر
مجموعة متوازنة من المقترحات لاتخاذ قرارات بشأنها خلال مؤتمر القمة هذا.
وقد كانت المقترحات طموحة. ولكنى كنت اعتقد أنها ضرورية نظرا لما يكتنف الحقبة
التي نعيشها من خطر ورجاء. وكنت أعتقد أنها مقترحات قابلة للتحقيق إذا ما توفرت الإرادة
السياسية لها.

ومنذ ذلك الحين، ما فتئ ممثلوكم يتفاوضون، تحت قيادة رئيس الجمعية العامة على
وثيقة ختامية لمؤتمر القمة هذا. ولقد عمل هؤلاء بجد حتى آخر لحظة، وخرجوا أمس بالوثيقة
المعروضة عليكم الآن.

وحتى قبل انتهاء أعمالهم، كانت القمة حافزا على تحقيق تقدم في مسائل ذات أهمية
قصوى. ففي الشهور الأخيرة، أنشئ صندوق للديمقراطية، ووضعت الصيغة النهائية لاتفاقية
لمكافحة الإرهاب النووي.

والأهم، هو تخصيص مبلغ إضافي قدره 50 بليون دولار سنويا لمكافحة الفقر بحلول
عام 2010. وقد حصل الهدف المتمثل في تخصيص 0.7 في المائة على دعم جديد؛ وبدأت
مصادر تمويل ابتكارية تثمر، وتحقق تقدم في تخفيف أعباء الديون.
وستكون موافقتكم على الوثيقة الختامية بداية لا رجعة فيها لتحقيق تلك الإنجازات.
وستصحب التقدم في مجال التنمية التزامات بالحكم الرشيد وخطط وطنية لتحقيق الأهداف
الإنمائية للألفية بحلول عام 2015.

وتتوقف حياة الملايين وآمال البلايين على تنفيذ هذه التعهدات وغيرها من التعهدات
بمكافحة الفقر والمرض والأمية وعدم المساواة، وعلى بقاء التنمية محورا للمفاوضات التجارية
في العام المقبل.

و سيفتح اعتمادكم للوثيقة الختامية الطريق لإنجازات حيوية في مجالات أخرى كذلك.

وسوف تدينون الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مقترفه، وحيثما اقترف، ومهما كانت أغراضه. وسوف تتعهدون بالسعي إلى الاتفاق على إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب في العام القادم. وسوف تعربون عن تأييدكم لاستراتيجية تكفل مكافحتنا للإرهاب بشكل يقوي المجتمع الدولي ويضعف الإرهابيين، وليس العكس.

وسوف تقبلون، لأول مرة، بوضوح وبشكل لا لبس فيه، أن عليكم مسؤولية جماعية لحماية السكان من الإبادة الجماعية، ومن جرائم الحرب، ومن التطهير العرقي، ومن الجرائم التي تُرتكب في حق الإنسانية. وسوف تعربون بوضوح عن استعدادكم للقيام في الوقت المناسب وبشكل حاسم بأعمال جماعية عن طريق مجلس الأمن، في الحالات التي لا تكون فيها الوسائل السلمية كافية أو التي يتضح فيها عدم قيام السلطات الوطنية بحماية سكانها. وسوف تتعهدون، يا أصحاب السعادة، بالوقوف لمنع أي كارثة أخرى تلوح في الأفق على شاكلة كارثة رواندا. وسوف توافقون على إنشاء لجنة لبناء السلام، يؤازرها مكتب دعم وصندوق. وسيكون ذلك مستوى جديدا من الالتزام الاستراتيجي بدعم شكل من أهم أشكال مساهمة الأمم المتحدة في إحلال السلم والأمن الدوليين. وستوافقون أيضا على إنشاء قوة شرطة دائمة لعمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة.

وسوف توافقون على مضاعفة ميزانية مفوضية حقوق الإنسان وتعزيز منصب المفوضة. وسوف توافقون أيضا على وجوب تدارك حالات الفشل الذي منيت به اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، وذلك بإنشاء مجلس جديد لحقوق الإنسان يجب مناقشة تفاصيله الآن خلال الدورة الستين للجمعية العامة.

وسوف تزيدون تمويل المساعدة الإنسانية المبكرة، للحيلولة دون بقاء حالات الطوارئ الخفية في طبي النسيان - كما رأينا في حالات كثيرة، لا سيما في أفريقيا. وسوف تضعون إطارا لإصلاح بعيد الأثر للأمانة العامة وللإدارة، ينبغي متابعتها وتنفيذه. وسوف يساعد وجود لجنة رقابة مستقلة ومكتب معني بالأخلاقيات سأوافيكم بمزيد من التفاصيل عنهما في المستقبل القريب، في كفاءة وجود المساءلة والنزاهة، في حين سيساعد استعراض الولايات السابقة، وإصلاح القواعد المتصلة بالميزانية وبالموارد البشرية، وتنفيذ برنامج ترك الخدمة مقابل عوض، مرة واحدة، على جعل الأمانة العامة تستجيب لأولويات المنظمة في القرن الحادي والعشرين.

وتمثل هذه الإجراءات مجتمعة تغييرات بعيدة الأثر. ولكن لنكن صريحين مع بعضنا ومع شعوب الأمم المتحدة. إننا لم نحقق بعد الإصلاح الشامل العميق الذي اعتقد، أنا وآخرون عديدون، أنه لا بد من القيام به. ومما حال دون القيام بذلك اختلافات جادة، بعضها مشروع وفي الصميم.

وأكبر تحد نواجهه وأكبر فشل نمى به هو في مجال منع الانتشار النووي ونزع السلاح. فقد سمحنا مرتين هذا العام - في المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ثم في هذه القمة - أن يحول اتخاذ المواقف المدعية دون تحقيقنا لنتائج. ولا عذر لنا في هذا. فأسلحة الدمار الشامل تمثل خطرا كبيرا علينا جميعا، لا سيما في عالم يواجه تهديد إرهابيين ذوي طموحات عالمية ولا وازع لهم. وعلينا أن نهض من كبوتنا لاستئناف المفاوضات بشأن هذه المسألة الحيوية، وأن ندعم الجهود التي تقوم بها النرويج لإيجاد أساس للقيام بذلك. وبالمثل، استعصى علينا إلى حد الآن إصلاح مجلس الأمن، وذلك بالرغم من اتفاق الجميع بصورة عامة على أن ذلك الإصلاح أن أوانه منذ وقت طويل. وإن عدم توصلكم إلى اتفاق بشأن هذه المسائل وغيرها لا ينقص شيئا من طابعها الاستعجالي.

ولذلك فإن مجموعة الإجراءات هذه منطلق جيد. وقد حققنا في بعضها فتحا حقيقيا، وتمكنا في البعض الآخر من تضييق الخلافات وتحقيق تقدم. وهناك مجالات لا تزال مواقفنا فيها متباينة بشكل مثير للقلق.

وعلينا أن ننتقل الآن إلى المراحل التالية من عملية الإصلاح.
أولاً، يجب أن ننفذ ما اتفق عليه. وستكون دورة الجمعية العامة القادمة من أهم دوراتها.
وعلينا أن نقدم الدعم للرئيس إلياسون وهو يتولى مهام منصبه. ويجب أن ننشئ لجنة بناء السلام،
ومجلس حقوق الإنسان ليبدأ الإثنان أعمالهما، وأن نبرم اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب، وأن نكفل
شروع صندوق الديمقراطية في عمله بفعالية. وستكون السنوات القادمة امتحانا لعزمنا على
التخفيض من نسبة الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام 2015، والوقوف لمنع حدوث الإبادة
الجماعية عندما تلوح في الأفق، وتحسين معدل نجاحنا في بناء السلام في البلدان التي مزقتها
الحروب.

هذه هي الامتحانات المهمة بحق.

ثانياً، علينا مواصلة العمل بحزم في المسائل الصعبة التي ينبغي فيها تحقيق تقدم في
أسرع وقت ممكن لكن ذلك لم يتم بعد. فمن بين الأشياء التي اتضحت بجلاء من هذه العملية التي
بدأناها منذ سنتين، أنه مهما كانت خلافاتنا، فإننا، في عالمنا المترابط، نهض معا ونسقط معا.
وسواء كان التحدي الذي يواجهنا هو صنع السلام، أو بناء الدولة، أو نشر الديمقراطية،
أو التصدي للكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان، رأينا أن أقوانا لا يقوى على
الوقوف بمفرده.

وفي الوقت نفسه رأينا، سواء كانت مهمتنا هي مكافحة الفقر، أو وقف انتشار المرض،
أو إنقاذ أرواح الأبرياء من التقتيل الجماعي، أنه ليس بإمكاننا أن ننجح بدون قيادة القوى
واشتراك الجميع.

وقد ذكرتنا الظروف مرة بعد أخرى بأن تجاهل المبادئ الأساسية، أي مبادئ
الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، لأغراض نفعية، يقوّض الثقة في مؤسساتنا
الجماعية، في بناء عالم أكثر حرية وعدلاً وأماناً للجميع.
ولهذا السبب يعد وجود أمم متحدة متينة البنى وفعالة الأداء أمراً حيويًا. وبإمكانها، لو
سُخرت كما ينبغي، أن تكون مزيجاً فريداً بين القوة والمبدأ، تستفيد منه جميع شعوب العالم.
ولذا تتسم عملية الإصلاح هذه بالأهمية ولا بد من استمرارها. ومهما تكن الإحباطات
ومهما تكن صعوبة التوصل إلى اتفاق، فالحقيقة التي لا مفر منها هي أن التحديات في عصرنا
هذا لا بد أن تُواجه بالعمل وينبغي، اليوم أكثر من أي وقت مضى، أن يكون العمل جماعياً إذا
أريد له أن يكون فعالاً.

وأنا من جانبي، على استعداد للعمل معكم من أجل التصدي للتحديات المتبقية ولتنفيذ ما
يتفق عليه هنا ولمواصلة إصلاح الأمانة العامة، ثقافة وممارسة. ولا بد من أن نسترد الثقة في
نزاهة منظماتنا وحيادها وقدرتها على الأداء إنصافاً لموظفينا المتفانين ومن أجل المستضعفين
والمحتاجين في جميع أنحاء العالم الذين يتطلعون إلى الأمم المتحدة التماساً للعون.
ولمصلحة هؤلاء، وليس إكراماً لي أو لكم، يحظى برنامج الإصلاح هذا بالأهمية.
فالغرض هو إنقاذ حياتهم، وحماية حقوقهم، وضمان سلامتهم وحريرتهم، وهذا ما يحتم علينا حقا
أن نتوصل إلى استجابات جماعية فعالة لتحديات هذا العصر.

إني أناشدكم، يا زعماء العالم، فردياً وجماعياً، مواصلة العمل على جدول الأعمال
الإصلاحية هذا، والصبر والمثابرة، والتحلي بالتبصر اللازم للتوصل إلى توافق آراء حقيقي.
ويجب علينا أن نتحلى بما أسماه الرئيس فرانكلن د. روزفلت "الشجاعة اللازمة للوفاء
بمسؤولياتنا في عالم نعتزف بافتقاره إلى الكمال". ولست متأكداً من أننا قد حققنا ذلك بعد، ولكني
أعتقد أننا جميعاً ندرك الآن ضرورة ذلك. ولأن عالمنا يفتقر إلى الكمال فإننا بحاجة إلى الأمم
المتحدة لهذا السبب بالتحديد.
ولكم جزيل الشكر.